سياسة الولايات المتحدة الامريكية
تجاه الملف النووي الإيراني

أ.م.د. الاء حمزة شناوة دويلي
أ.م.د. علاء جابر موسى
جامعة بغداد\ كلية التربية-ابن رشد- للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الملف النووي الإيراني

أ.م.د. الاء حمزة شناوة دويلي

أ.م.د. علاء جابر موسى

الملخص

كرِّسَ الموضوع لبيان السياسة الامريكية تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ومايشكله من تهديد لتلك السياسة وتحالفاتها لاسيما في الشرق الاوسط.

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الأستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة وكيفية تعاملها مع الملف النووي الإيراني ايجابياً قبل ثورة ١٩٧٩ وسلباً بعدها حتى الوقت الحاضر واصبحت عدوه اللدود.

بينت الدراسة طبيعة تعامل الإدارة الامريكية مع تطورات ذلك الملف لاسيما بعد عام ٢٠٠٢ بكشف المعارضة الإيرانية لحيثيات البرنامج النووي الإيراني، والطرق التي قد تتعبها الولايات المتحدة في سياستها تجاه ذلك الملف وايهما ارجح في الوقت الحاضر والمسستقبل.

تضمنت خطة البحث خمس محاور وخاتمة، تحدث الأول عن دور الولايات المتحدة الامريكية في نشاة الملف النووي الإيراني. وتناول الثاني سياسة الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني بعد ثورة عام ١٩٧٩. وخصص الثالث لبيان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الملف النووي الإيراني وقرارات مجلس الأمن الدولي. وتحدث الرابع عن اتفاق جنيف المبدئي ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣. اما الخامس فقد تناول اتفاق لوزان ١٤ تموز ٢٠١٥. واختتمت الدراسة بأهم السبل التي قد تنتهجها الولايات المتحدة الامريكة تجاه الملف النووي الإيراني بعد أنسحابها منه في ٨ ايار ٢٠١٨.

UNITED STATE POLICY TOWARD THE IRANIAN NUCLEAR FILE

Assistant professor Dr. Alaa Hamza Dwelee

Assistant professor Dr. Alaa Jaber Musa

Abstract

The research paper highlighted the United States policy toward the Iranian nuclear files and its threat against the U.S. Policy in the Middle East.

The study explained the strategy of the United States and how it dealt with the Iranian nuclear files in a positive way before the revolution of 1979 and a negative way till now.

It is also discussed how the American Administration dealt with the development of Iranian Nuclear file, especially after the Iranian opposite power

reveled the details of the program in 2002, and what they ways it used to deal with that file, and which of these way, are most likely to happen nowadays or in the future

The research consisted of five chapters and a conclusion. First chapter talked about the role of the United States played in establishing the Iranian nuclear program. The second one discussed United States policy, and the Iranian nuclear file after 1979 revolution. The third one talks about the role of the International Atomic Energy Agency played in the Iranian nuclear file, and the decisions of the United Nation, Security Council. The fourth chapter talked about the Geneva Accord on November 24th, 2013. The fifth chapter talked about the Lausanne Agreement on July 14th 2015. This research concluded with the most important ways the US can fallow to deal with the Iranian nuclear file after the withdrawal from it on May 18th, 2018.

اولا: دور الولايات المتحدة الامريكية في نشاة الملف النووي الإيراني

عدت الولايات المتحدة الامريكية إيران جبهة من جبهات الحرب الباردة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي في عهد محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١-1979)، لاسيما بعد الاطاحة بمحمد مصدق – رئيس وزراء إيران (١٩٥١-١٩٥٢)-(١٩٥٢-١٩٥٣)- وتجربته الأنقلابية وتأميمه للنفط الإيراني، من قبل المخابرات الامريكية.[1] لذلك توطأت علاقتها بإيران وسعت الى أن تجعلها دولة نووية ودعمتها في هذا الاتجاه، بعد رغبة محمد رضا شاه تحويل إيران الى قوة اقليمة ضاربة للتوغل السوفيتي في المنطقة. فبدأت منذ منتصف الخمسينيات عرى التعاون بين الطرفين ووقعت إيران عام ١٩٥٧ مع الولايات المتحدة اتفاقية التعاون النووي في المجالات السلمية والمدنية صلاحيتها عشرة سنوات.[2] حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية وعلى كيلوغرمات عدة من اليورانيوم المخصب.[3] وفي عام ١٩٥٩ أنشأت إيران مركزاً للبحوث النووية في جامعة طهران، وخطط الشاه لشراء مفاعل أبحاث تقدر طاقته بخمسة ميجاوات من الولايات المتحدة لدعم مركز طهران للبحوث النووية. وبعد أنتهاء صلاحية اتفاقية التعاون النووي أقدمت الولايات المتحدة على تجديدها في عام ١٩٦٩ لعشر سنوات أُخَر.[4] ووصل عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين في إيران الى مايقارب اربعون الف.[5]

لم تنفرد الولايات المتحدة بمساعدة إيران لتطوير برنامجها النووي، اذ سعت كل من ألمانيا وفرنسا الى ذلك، فبعد أن عقدت الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ اتفاقية لتزويدها بالوقود النووي، اقدمت ألمانيا على ذلك عام ١٩٧٦ وفرنسا عام ١٩٧٧. وقامت إيران بشراء ١٠% من أسهم معمل يورويف Eurodif لتخصيب اليورانيوم من محطة تريكازتين Tricastin في بايغليت – دغوم Pierrelatte in Drôme بفرنسا.[6] وتمكنت إيران بعد التفاوض مع تلك الدول من شراء عشرة مفاعل نووية بتكلفة تقدر ٣٠ بليون دولار، وتدريب الإيرانيين في هذا المجال. واتفق جيمي كارتر Jimmy

Carter – الرئيس الامريكي (١٩٧٧-١٩٨١)- مع شاه إيران على شراء ٦-٨ مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف.[7]

لم تكن تلك الدول بذلك الدعم غير المحدود لبرنامج إيران النووي تعلم أن السحر قد ينقلب على الساحر ولم تكن تتوقع أن العقد الإيراني سينفرط من بين يدها بقيام ثورة على نظام محمد رضا شاه بهلوي.

ثانياً: الولايات المتحدة والملف النووي الإيراني بعد ثورة عام ١٩٧٩

بعد أن أندلعت الثورة الاسلامية في إيران وبلغت أوجها في نهاية عام ١٩٧٨ وتوجه الشاه الى الولايات المتحدة ، تسلم أصحابها أمور البلاد في ١١ شباط ١٩٧٩.[8] حمل القائمون عليها الولايات المتحدة عبء مشاكلهم بصفتها الداعم الرئيس للشاه، فشنَّ مجموعة من الطلاب هجوما على السفارة الامريكية في طهران، الأمر الذي خلف بيئة من العداء بين حكومة الثورة الجديدة وبين الولايات المتحدة، وأقدم جيمي كارترعلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران في ذات الشهر، جمد بموجبه نحو ١٢ مليار دولار من الأصول الإيرانية بما في ذلك الودائع المصرفية والذهب.[9] كانت هذه هي البداية التي أنطلقت منها العقوبات على إيران، وتبعتها عقوبات عدة الى يومنا هذا كانت سبباً في عزلة إيران وجعلت البلدين على طرفي نقيض.

كان البرنامج النووي قبل الثورة في طريقه الى الاكتمال وبمساندة الدول الغربية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. الا أنه وبعد ذلك العداء لايمكن أن يواكب تقدمته بمباركة امريكية. فما السياسة التي اتعبتها الولايات المتحدة تجاهه بعد سقوط نظام الشاه؟ وما موقف القائمين على الحكم في إيران من ذلك البرنامج؟

اتسمت سياسة الحكومة الإيرانية تجاه ملفها النووي بعد الثورة بالكيل بمكيالين، يكمن الاول: أن تظهر للمجتمع الدولي أنها لاتعيير أهمية له، لاسيما أنها دخلت في حرب مع العراق لمدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٨٨٨)، وأصدر اية الله خميني بهذا الصدد فتوى يمنع فيها أنتاج الاسلحة النووية وهي ضد مبادئ الثورة الاسلامية.[10] أما الثاني: أن تسعى الى تطوير ذلك البرنامج سراً، فقد أدركت إيران أن هدف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الحد من نفوذها خوفاً على مصالحها في المنطقة، وأشار في هذا الصدد مستشار أية الله الخميني في ايار ١٩٧٩ الى مستشار الطاقة الدكتور فريدن فشاركي Feridun Fesharaki "**من واجبكم صنع قنبلة نووية للجمهورية الاسلامية**" [11] فضلا عن سعيها الى اكمال بناء مفاعلها في بوشهر بعد أنسحاب ألمانيا منه في تموز ١٩٧٩، بعد أن أنجزت ٥٠% منه و٥٨% في مفاعل أخر، الذي طلبته إيران من الولايات المتحدة، والاخيرة بدرورها أوقفت إمداد وقود اليورنيوم العالي التخصيب(HEU) highly enriched uranium لمفاعل طهران للأبحاث.[12]

طوال حقبة الثمأنينيات بحثت إيران عن شركات تساعدها في اكمال مفاعل بوشهر وأبدى عدد منها، مثل الارجنتين واسبانيا وايطاليا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا رغبتهم بهذا العمل،[13] الا أن الضغوط الامريكية حالت دون ذلك. فأتجهت أنظار إيران نحو الشرق ووجدت ضالتها في الصين، التي اقدمت في عام ١٩٨٤ على مساعدتها في أنشاء مركز للابحاث النووية في أصفهان. [14]

زاد إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي بعد الضربة التي تعرضت لها من العراق أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) في اذار ١٩٨٤، فأدرك قادتها وعلى رأسهم علي اكبر هاشمي رفسنجأني[15] ضرورة ذلك وقام بنفسه بالاشراف على تطوير البرنامج النووي.[16] فأنصب نشاط المنظمة النووية الإيرانية والحكومة من ورائها على تدريبب العلماء الإيرانيين والسعي للحصول على اليورانيوم المخصب ولم يكن أمامها الا الصين وروسيا وباكستان، الذين كانوا جاهزين لتبني اكمال تطوير برنامجها، فأتفقت مع باكستان والصين للتعامل في المجالات العسكرية النووية وتزويد إيران بمفاعل نيوترون Neutron بقدرة ٢٧ كيلوواط ومفاعلين من نوع كونيشان Konishan بقدرة ٣٠٠ كيلوواط.[17] كل ذلك أثار شكوك الغرب، فقد ذكرت مجلة جينس دفينس Jane's Defense الاسبوعية أن مخابرات ألمانيا الغربية تقدر قدرة إيران على امتلاك قنبلة نووية في غضون عامين.[18]

زاد اصرار إيران على تطوير برنامجها النووي بعد القصف العراقي الثاني والثالث في شباط واذار ١٩٨٥ على التوالي، لمفاعلها في بوشهر. فوقعت في تشرين الثاني من ذات العام اتفاقاً مع مقاول أجنبي لم يكشف عن اسمه لعمل محطة تحلية مياه عذبة لأستخدامها في محطات نووية. وفي كانون الاول وقعت اتفاقاً مع الارجنيتين لتزويدها ٢٠% من اليورنيوم المخصب.[19] وفي عام ١٩٨٦ أبرمت اتفاقاً مع باكستان تضمن تقديم مساعدات في مجال تدريب العلماء الإيرانيين على ابحاث التخصيب واستخدام الليزر في استخلاص البلوتونيوم في مختبرات كاهوتا Kahuta واستقبلت علماء إيرانيين لغرض تدريبهم في معهد العلوم والتكنلوجيا والدراسات النووية الباكستانية.[20] وفي ذات العام أبرمت مع الارجنتين اتفاقاً للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، ثم كان الاتفاق في سنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مع جنوب أفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم. أما في اذار ١٩٩٠ وقعت مع الاتحاد السوفيتي بروتكولاً لبناء مفاعلين نووين، في المقابل توفر إيران ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، فضلا عن تعاون البلدين في مجال الابحاث النووية. أما في عام ١٩٩١ ابرمت عقداً مع الصين استلمت بموجبه مايقارب ١٠٠٠ كغم من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم Uranium Hexafluoride ، ذي الاستعمال المزدوج مدني وعسكري و ٤٠٠ كغم من مادة اليورانيوم الخام المكثف. وفي العام التالي ابرمت اتفاقاً مع روسيا وصل اليها بموجبه اكثر من ١٠٠ خبير روسي لبناء مفاعل للماء الخفيف أنجز اول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد ٤٠-٥٠ ميغاوات خلال أربعة اعوام [21].

أثارت تلك الجهود الإيرانية في تطوير برنامجها النووي شكوك الولايات المتحدة على الرغم من توقيع إيران في ٢٥ أيلول ١٩٩٦ معاهدة الحظر الشامل للتجارب Comprehensive Test Ban Treaty، [22] لاسيما بعد استيرادها لمواد ذات استعمال مزدوج مدني وعسكري، فقد أعرب مسؤولون امريكان عن قلقهم من استيرادها سداسي فلورايد اليورانيوم، لذلك بدأت سياستها تجاه برنامج إيران النووي تسير بأتجاهين، أولها: فرض العقوبات الاقتصادية، ونفذ بموجب إصدار الكونكرس "**قأنون العقوبات على إيران وليبيا لعام ١٩٩٦**" **"Iran and Libya sanctions Act of 1996 (ILAS)**"، [23] الذي بموجبه فرضت عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران، ثم تغير هذا القانون في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٦ الى "**قانون العقوبات الإيراني**" **"Iran sanction Act (ISA)"**. [24] ثانياً: ممارسة الضغوط على الدول والشركات التي تتعامل مع إيران، وفي مقدمتها الصين عام ١٩٩٦ لمنع بيعها تكنلوجيا تخدم برنامج إيران النووي. [25] فضلا عن توقيعها لأتفاق مع اوكرانيا في ٦ اذار ١٩٩٨ وضعت فيه ضوابط لتصدير تكنلوجيا الاسلحة مقابل إلغاء أوكرانيا اتفاقها النووي المقترح مع إيران. فضلا عن توقيع بيل كلنتون Bill Clinton – الرئيس الامريكي (١٩٩٣-٢٠٠١)- أمر في ٢٩ تموز ١٩٩٨ يمنع فيه المساعدات لسبع شركات روسية منحت تكنلوجيا أسلحة حساسة لإيران.[26] الى جانب توقيعة في ١٤ اذار "**قانون حذر أنتشار السلاح النووي الإيراني لعام ٢٠٠٠ Iran Nonproliferation Act of** **2000**" الذي يقضي بمنع دفع مبالغ لروسيا لتمويل محطة الفضاء الدولية، في حال وجود شركات روسية تدعم برنامج إيران النووي.[27]

ما أن وضعت ادارة الرئيس بوش الابن –(٢٠٠١-٢٠٠٩) إيران ضمن محور الشر Axis of Evil مع العراق وليبيا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠٠، أصبح برنامج إيران النووي مثار قلق كبير للإدارة الامريكية لاسيما بعد أن كشف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية National Council of Resistance of Iran (NCRI)، [28] في مؤتمر صحفي في ١٤ اب ٢٠٠٢، عن وجود منشأت نووية سرية لأنتاج المياة الثقيلة في موقع أراك Arak ومجمع نطنز Natanz لتخصيب اليورنايوم وخمسة مجمعات نووية اخرى منها محطات لتوليد الطاقة في بوشهر فضلا عن أربعة مراكز بحوث في كراج Karaj وبوناب Bonab وساغند Saghand وأمير اباد Amirabad.[29]

تأكدت الولايات المتحدة من تلك المعلومات بعد أن رصدت الأقمار الصناعية في أيلول ٢٠٠٢ وجود مواقع نووية إيرانية جديدة في ناتانز Natanz وبالقرب من اراك وبذلت جهود كبيرة لاخفائها، ونقل عن مسؤولين أمريكين أن موقع ناتانز مخصص لتخصيب اليورانيوم، وفي كانون الاول ٢٠٠٢ اتهمت الإدارة الأمريكية إيران بسعيها لتصنيع سلاح نووي، وطالبتها بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA) لتفتيش تلك المواقع.[30]

نفت إيران تلك الاتهامات الامريكية كلها وأعلن حميد رضا **Hamid Reza Assefi** – المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية (١٩٩٨-٢٠٠٦)- في مقابلة رسمية قائلاً: "**يمكنني أن أخبرك بشكل قاطع أن إيران ليس لديها برنامج أسلحة نووية وأن اي منشاة لدينا، إذا كانت تتعامل مع التكنولوجيا النووية، فأنها ضمن نطاق برنامجنا النووي السلمي.** " [31]

لم يقنع ذلك التصريح وغيرة الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة اللتين شككتا بكل التصرفات الإيرانية لذلك سعتا الى فرض عقوبات اقتصادية، فضلا عن رغبتهما في تفتيش تلك الاماكن للحيلولة دون صنع إيران سلاحاً نووياً.

ثالثاً: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الملف النووي الإيراني وقرارات مجلس الأمن الدولي

حاولت إيران أن تبدد شكوك المجتمع الدولي في برنامجها النووي، واعترف محمد خاتمي رفسنجاني- رئيس الجمهورية الإيرانية (١٩٩٧-٢٠٠٥)- في شباط ٢٠٠٣، أن بلاده فشلت في بعض التزامتها بتقديم التقارير بموجب معاهدة حضر الأنتشار، ودعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى زيارة موقع ناتانز [32] وبناء على ذلك توجه محمد البرادعي – مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٩٩٨-٢٠٠٩)- في شباط ٢٠٠٣ الى تفتيش المواقع النووية الإيرانية، ولم يكن راضياً عن التعاون الإيراني، وفي ١٢ أيلول ٢٠٠٣ تبنى مجلس IAEA قراراً يدعو إيران الى تعليق الأنشطة لتخصيب واعادة معالجة اليورنيوم جميعها، وتقديم جدول زمني لجهودها المتعلقة بالطرد المركزي والسماح لخبراء الوكالة بزيارات لكافة المرافق النووية وتقديم اجابات فيما يتعلق بأنتاجها للمياه الثقيلة.[33]

سعت إيران الى استمالة سياسة الولايات المتحدة الى جانبها بعد وقت قصير من احتلالها للعراق، ففي حزيران ٢٠٠٣ قدمت اقتراحاً سرياً من خلال القنوات الدبلوماسية السويسرية، يقضي بتقديم الولايات المتحدة ضمانات أمنية وتطبيع العلاقات معها، مقابل سحب دعمها لحركة حماس وحزب الله اللبناني، الا أن الإدارة الامريكية لم ترد على ذلك الاقتراح وشككت في نوايا إيران من أجل تحقيق ذلك.[34]

كان للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وطأتها على المجتمع الدولي، لاسيما بعد أن تبين لهم عدم امتلاك العراق للاسلحة النووية، وتبددت امال الولايات المتحدة بذلك، فلم يرغبوا أن يكرروا ذات الخطا مع إيران لذلك سعى وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الى بدأ مفاوضات مع إيران في أيلول ٢٠٠٣. بعد شهر من المفاوضات توصلوا الى اتفاق يقضي بضرورة تعليق إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم جميعها، والسماح بتفتيش منشأتها النووية وأكدت إيران من جانبها اعادة العمل في معاهدة حظر أنتشار الاسلحة النووية.[35]

على الرغم من ذلك لم تدخر إيران جهداً لاخفاء نشاطها النووي ولم تكن تقارير الوكالة الدولية لصالحها، فقد أشارت في تقريرها في ٢٤ شباط ٢٠٠٤ الى أن إيران تعمل على أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطوراً P-2 والتي تؤهلها لصنع سلاح نووي، ووجود جسيمات من اليورانيوم شديد الاثراء بنسبة ٣٦% .[36] وذكرت الوكالة في تقريرها في ١٨ حزيران ٢٠٠٤ إن إيران فشلت في التعاون مع مفتشيها وأنها تستأنف أنشطتها النووية، ووصف مديرها العام الوضع بـ "**أمر مثير للقلق الشديد لاسيما بالنظر الى اهمية تلك الأنشطة وحساسيتها**"[37] وهنا تدخلت الدول الاوربية الثلاث وللمرة الثانية للحد من التوتر بين الوكالة والمجتمع الدولي، وأسفر هذا التدخل عن توقيع اتفاقية باريس في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ تعهدت فيه إيران بتعليق نشاطها النووي طوال مدة المحادثات مع الاتحاد الاوربي.[38] لذلك قرر مجلس المحافظين Board of Governors الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأجيل إحالة، عدم امتثال طهران لشروط اتفاق الضمانات الخاص بها، لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[39]

أثارت تلك المناورات الإيرانية حفيظة الإدارة الأمريكية، التي أعربت عن عدم ثقتها بأي من التعهدات الإيرانية فقد أعلن كولن باول Colin Powel – وزير الخارجية الامريكية (٢٠٠١-٢٠٠٥)- في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤ إن إيران لن تتخلى عن تصميمها في حيازة سلاح نووي، فضلا عن تقرير المخابرات الامريكية، الذي أشار الى "**أن إيران تسعى بقوة لتطوير رأس حربي نووي لسلسة شهاب الإيرانية من الصواريخ**" وإن إيران تعمل بنشاط على حزمة لتصميم رؤوس نووية حربية.[40] وتذمرها من سياسة محمد البرادعي حيال إيران واتهمته في اتباع سياسة ناعمة حيالها.[41] بالمقابل كان الأخير يهاجم، في أغلب اللقاءات الصحفية، السياسة الامريكية تجاه برنامج إيران النووي، فقد صرح في مقابله له مع قناة CCN في ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ بـ "**لا نريد أن نكون حجه لبعض المجانين الجدد، الذين يريدون أن يقولوا هيا بنا نقضي على إيران**" واستطرد بقوله: " **أقول إلى أي شخص يقول دعونا نستخدم القوة الأن إنه لازال لدينا متسع من الوقت للدبلوماسية**". [42]

لم تدخر إيران وسعا للمماطلة في عمليات التفتيش من جهة، وعقد صفقات من أجل تطوير برنامجها النووي من جهة أخرى، فقد أبرمت مع روسيا في ٢٧ شباط ٢٠٠٥ إتفاقاً لتزويدها بالوقود النووي لمفاعل بوشهر.[43] مما أثار حفيظة الولايات المتحدة، والمجتمع الاوربي.

توالت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة عام ٢٠٠٥ كأن أهمها في ٦ أيلول الذي أعربت فيه عن استئناف إيران لأنشطة تحويل اليورانيوم في موقع أصفهان وأنها في ١٠ اب قامت بفض الاختام عن خطوط المعالجة ورابع فلورايد اليورانيوم بالموقع نفسه.[44] لذلك تبنى مجلس المحافظين قراراً في ٢٤ أيلول، ينص على أن عدم التأكد من سلمية برنامج إيران النووي يمهد الطريق لإحالة القضية الى مجلس الأمن الدولي.[45]

وبناء على ذلك قرر مجلس المحافظين في ٤ شباط ٢٠٠٦ اخطار مجلس الأمن بأن إيران قررت في ٦ كانون الثاني اجراء أنشطة بحثية تطويرية على البرنامج السلمي للأنشطة النووية. مقدمة معه كافة تقارير وقررات الوكالة.[46] في المقابل أعلنت إيران بعد يومين أنها ستوقف تعاونها مع الوكالة، وفي ١١ نيسان اعلنت أنها أنتجت ٣.٥ % من اليورانيوم المخصب في محطة ناتانز.[47] ثم قدمت إيران رسالة في ٢٨ نيسأن ٢٠٠٦ ،عن طريق بعثتها في الأمم المتحدة، الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء فيها "**إن إيران مستعدة لمواصلة السماح بعمليات التفتيش الخاصة بالوكالة ... شريطة أن يظل ملف إيران النووي داخل إطار الوكالة وخاضعاً لضمانات الوكالة، علماً أن جمهورية إيران الاسلامية مستعدة لتسوية القضايا المعلقة ..... وذلك وفقا للقوانين والأعراف الدولية ..... ستقدم إيران جدولاً زمنياً في غضون الاسابيع الثلاث القادمة.**"[48] الا أن ذلك التقرير لم يرفع، لأن مجلس الأمن الدولي تبنى قراره الاول بخصوص الملف النووي الإيراني في ١٣ تموز ٢٠٠٦، الذي أشار الى ضرورة وقف أنشطة التخصيب واعادة المعالجة جميعها بما في ذلك البحث والتطوير واستمرار الوكالة بعمليات التفتيش الأمر الذي يسهم في حل دبلوماسي للطرفين.[49] ثم صدر قراره الثاني في ٢٣ كانون الاول في ذات العام، الذي يقضي بضرورة تنفيذ إيران القرار السابق وضرورة امتثالها لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكبح جماح مساعيها في تطوير التكنلوجيا الحساسة دعماً لبرامجها النووية والصاروخية، ووقف أنشطة التخصيب واعادة المعالجة جميعها وكل الاعمال المتعلقة بجميع المشاريع المتصلة بالماء الثقيل على أن يخضع ذلك لتحقيق الوكالة.[50]

لم تثنِ تلك القرارات إيران من تصريحاتها في المضي قدما في عملية التخصيب وأعلن محمود احمدي نجاد – الرئيس الإيراني (٢٠٠٥-٣٠١٣)- في أوائل عام ٢٠٠٧ إن إيران أنتهت من عملية نصب اكثر من ثلاثة الاف جهاز طرد مركزي في ناتانز.كما كشف غلام رضا زادة – رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية- أن برنامج بلاده في هذا المفاعل لايقتصر على ذلك بل اشتمل ايضاً على التخطيط لنصب وتشغيل خمسون الف جهاز اضافي.[51] وبعد أن رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرريها في ٩ و ٢٢ شباط ٢٠٠٧ الى مجلس الأمن، اللذان أشارا الى أن إيران لم تكشف عن المعلومات بشكل شفاف، فضلا عن أن أغلب الدلائل تشير الى استمرارها بعملية التخصيب.[52] لذلك أقدم مجلس الأمن على إصدار قرار في ٢٤ اذار، يقضي بضرورة تعليق جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة ، بما في ذلك البحث والتطوير، ليتحقق منها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفرض عقوبات من خلال حظر صادرات البلاد من الأسلحة وتجميد الأصول وتقييد سفر الأفراد المشاركين في الأنشطة النووية الحساسة للأنتشار في البلاد. وأبدى استعداده للعمل بشكل إيجابي من أجل الحل الدبلوماسي، وشجع إيران، وفقاً لتلك الأحكام، على إعادة الأنخراط مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشددًا على أن هذه المشاركة ستكون مفيدة[53]. ولم تشر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة عامي

٢٠٠٧- ٢٠٠٨ الى حسن نوايا الحكومة الإيرانية في تعاملها مع عمليات التفتيش وأشارت الى وجود أدلة على استئناف إيران لنشاطها النووي.[54] لذلك أقدم مجلس الأمن على اصدار قرارين في ٣ اذار و ٢٧ أيلول ٢٠٠٨ أشارا الى استمرار العقوبات بشأن أنشطة البنوك الإيرانية، وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية، وقيود السفر على الأفراد المشاركين في النشاط النووي.[55]

دفعت تلك التحركات الدولية إيران الى السعي قدما في تطوير برنامجها النووي فما أن حل عام ٢٠٠٩ حتى تمكنت من تركيب ٨.٣٠٨ من أجهزة الطرد المركزي كما أعلنت أن لديها جيلاً جديداً من تلك الاجهزة أفضل أداء من سابقه، ودخل مفاعل بوشهر مرحلة التشغيل التجريبي وهو يضم ستة الاف طرد مركزي. واكدت الوكالة امتلاك إيران ٧.٥٠٢ جهاز طرد مركزي.[56] علماً أنها قبل عام ٢٠٠٣ لم تكن تمتلك تلك القدرة التشغيلة وتلك التحركات الدولية هي التي دفعتها الى تطوير برنامجها النووي وهذا ماأكده تقرير ملخص غير مصنف للمخابرات الامريكية عن البرنامج النووي الإيراني الذي أشار الى أن لجنة المخابرات أكدت "**وبكل ثقة** " إن إيران أوقفت برنامج الأسلحة النووية في خريف عام ٢٠٠٣ ولم تستأنف العمل فيه إلا في منتصف عام ٢٠٠٧.[57] وبالفعل في ذلك العام دخلت إيران مرحلة التصنيع النووي مع الاستمرار في الاختبارات على الالات الدفع في منشأت تخصيب اليورانيوم التجريبة والقيام بتغذية ٢٦٠ كغم من فلوريد اليوراينوم.[58]

استمر عمل الوكالة الدولية طيلة أعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ زارت خلالها المواقع النووية الإيرانية مرات عدة قدمت خلال عام ٢٠٠٩ أربعة تقارير في ١٩ شباط، و٥ حزيران، و٢٨ اب ،و١٩ تشرين الثاني. وفي عام ٢٠١٠ كذلك اربعة تقارير في ١٨ شباط، و١٢ ايار، و٦ أيلول، و٢٣ تشرين الثاني. جميعاً اكدت أن إيران لم تتعاون مع الوكالة وأنها ماضية في تطوير برنامجها النووي واحتمال وصولها الى صنع قنبلة ذرية أمر ليس بالبعيد.[59] لذلك اعلن كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama- (٢٠٠٩-٢٠١٧)- ورئيس الوزراء البريطأني جوردون براون Gordon Brown- (٢٠٠٧-٢٠١٠)- والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy – (٢٠٠٧-٢٠١٢)- بشكل مشترك في ٢٥ أيلول ٢٠٠٩ أن إيران تطور من برنامجها النووي وتقوم ببناء منشأه سرية لتخصيب اليورانيوم في محطة فوردو Fordow بالقرب من قم، فضلا عن توقيعها اتفاقاً مع تركيا نص على نقل اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة ٣.٥ % الى تركيا، لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة ٢٠%.[60] لذلك باتت إيران قادرة على إنتاج نظائر اليوراينوم المشعة أو مايعرف بـ "**الكيك الاصفر**"، لأغراض البحث الطبي أو الصناعي في مفاعل اراك، مما اثار قلقاً فعلياً لدى الغرب لأنه يمكن تحويل هذه النظائر بتعديلات بسيطة لأنتاج البلوتونيوم المستخدم في الاغراض العسكرية.[61]

أثر ذلك القلق في المجتمع الدولي فأقدم مجلس الأمن بالاجماع على اصدار قرار بشأن إيران في ٩ حزيران ٢٠١٠، أكد على ضرورة التزام إيران بالقرارات السابقة لمجلس الأمن للاسهام في الجهود

الدولية لمنع الأنتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط.[62] فضلا عن أن الاتحاد الاوربي فرض في ٢٦ تموز المزيد من العقوبات عليها.[63] ثم تبعه قرار اخر بالاجماع لمجلس الأمن في ٩ حزيران عام ٢٠١١، نص على تمديد عمل الخبراء حتى ٩ حزيران ٢٠١٢، فضلا عن ضرورة تقديم الوكالة تقريرها في موعد اقصاه ٩ تشرين الثاني في العام نفسه للوقوف على تطورات البرنامج النووي الإيراني، وتمديد العقوبات الاقتصادية وذلك للحد من أنتشار اسلحة الدمار الشامل التي تشكل تهديداً للسلام الدولي.[64] بناء على تقارير الوكالة في ٢٥ شباط ، و٢٤ ايار الذين أشارا الى مماطلة إيران في عمليات التفتيش وعدم شفافية معلوماتها.[65]

حاولت إيران أن تكيل بمكالين، فمن جهة أعلنت في ٨ ايار ٢٠١١ عن تشغيل محطة بوشهر النووية، وإعلانها بعد ست اشهر في ٨ تشرين الثاني أنها زادت معدل أنتاج التخصيب في مصنع فورد بنسبة ٢٠ % لاغراض سلمية.[66] ومن جهة اخرى ابدت تعاونها مع تفتيش الوكالة لمواقعها النووية وكشفت عن عدة مواقع لهذا الغرض، وهذا ما أكدته الوكالة في تقريرها المنتظر في ٨ تشرين الثاني وصفت فيه تطوير إيران لنشاطها النووي وصفاً دقيقاً، أذ أشار الى أن إيران أعلنت عن ١٥ منشات نووية و ٩ مواقع خارج المنشأت التي تستخدم فيها المواد النووية واغلب تلك النشاطات استأنفت عملها بعد عام ٢٠٠٣ وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي.[67] ردفها تقرير اخر في ٢٤ شباط ٢٠١٢ أشارت فيه الى أن إيران لاتبدي التعاون اللازم، فضلا عن رفضها تفتيش موقع بارشين Parchin ، التي تشك بوجوب نشاط نووي عالي المستوى فيه، ولايمكن للوكالة الجزم بعدم وجود ابعاد عسكرية محتملة لبرنامجها النووي ولم يتوصل مع إيران بشأن نهج منظم لتسوية المسائل العالقة جميعاً. [68] وتقرير اخر في ٢٥ حزيران، أكد ماسبق ذكره، فضلاً عن أن إيران قدمت اعلاناً أولياً تجاهلت فيه شكوك الوكالة ورفضها تفتيش موقع بارشين.[69] تخللهما قرار لمجلس الأمن في ٢ حزيران أشار الى تمديد مهمة فريق الخبراء في مدة لاتتجاوز ٩ حزيران ٢٠١٣. [70]

لم تكن إيران طوال تلك المدة ترفض التفاوض مع المجتمع الدولي الا أنها في ذات الوقت ماضية في تطوير برنامجها النووي وكلما زادت الضغوط عليها كلما مضت قدما في تطوير ذلك البرنامج.

رابعاً: اتفاق جنيف المبدئي ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣

أفادت التقارير الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد قرار مجلس الأمن الأخير الى أن إيران لم تلتزم بأي من تلك القرارات الصادرة ولم تفتح كل أبواب موقعها أمام موظفي الوكالة لغرض التفتيش، بل وزادت نشاطها في تخصيبها لليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي لديها. فقد ذكر تقرير للوكالة الدولية بعد شهرين من قرار مجلس الأمن الأخير إن عدد أجهزة الطرد المركزي تضاعف لدى إيران في موقع فوردو من ١.٠٦٤ في ايار الى ٢.١٤٠ في اب. ومنذ عام ٢٠١٠ أنتجت إيران ١٩٠ كغم من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% بعد أن كانت ١٤٥ كغم في شهر ايار. وأشار الى أن إيران اضطلعت

بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي.[71] مما اثار حفيظة الولايات المتحدة لأن إيران تستعد لأنتاج نواة لسلاح نووي.

كان لتقرير الوكالة الدولية في ١٦ تشرين الثاني أشد وطأ على المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد تضمن استمرار التوسع في قدرات التخصيب في فورد وركبت اجهزة الطرد من طراز ٢٧٨٤ TR-1 (١٦ شلال من ١٧٤ لكل منها)، الذي يمكنها من تسريع عملية تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية، وأنتجت إيران مايقارب ٢٣٣ كغم من اليورانيوم المخص بنسبة ٢٠% اي بزيادة قدرها ٤٣ كغم منذ تقرير اب السابق مما يؤهلها لوضع نواة سلاح عسكري، وأشار الى أن الوكالة منعت من الوصول الى بارشين، الذي تشك بنشاطاته لذلك لاتستطيع أن تقدم ضمانات تثبت عدم وجود أنشطة نووية عسكرية.[72]

أيقنت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية أن استمرار الاوضاع على حالها، بفرض العقوبات فقط، سيمكن إيران من امتلاك سلاح نووي، فكان عليها أن تردعها بالقوة وهذا امر مستبعد في ظل الظروف التي يعشها العالم في حربه على الارهاب، أو يخوض تجربة الحل الدبلوماسي وتحويل ذلك البرنامج للأغراض السلمية حصراً. وكأن الاخير هو الخيار المتاح وهذا ماسعت إليه الولايات المتحدة لاسيما في عهد إدارة بارك اوباما، ذو الميول المؤيد للسلام، لذلك دخلت الدول الاوربية الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا E3) والولايات المتحدة وروسيا والصين (٣)، واطلق عليهم تسمية (E3+3)، مع إيران في مفاوضات، توصلت الى اتفاق مبدئي في جنيف ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣ اطلقوا عليه **خطة العمل المشتركة Joint Plan of Action**، أكد التوصل الى حل شامل طويل الأجل متفق عليه بشكل متبادل يضمن أن البرنامج النووي الإيراني سيكون سلميًا بشكل حصري. وتعهد إيران تحت أي ظرف من الظروف بعدم سعيها في تطوير أي سلاح نووي. في المقابل ترفع عقوبات مجلس الأمن جميعها، وكذلك العقوبات متعددة الأطراف المتعلقة ببرنامج إيران النووي، فضلا عن أنه نص على: "**ستكون 3 + E3 وإيران مسؤولة عن أنهاء وتنفيذ التدابير المتبادلة على المدى القريب والحل الشامل بحسن نية.... ستؤلف لجنة مشتركة من 3 + E3 وإيران لمراقبة تنفيذ التدابير على المدى القريب ومعالجة القضايا التي قد تنشأ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن التحقق في التدابير ذات الصلة النووية. وستعمل اللجنة المشتركة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل حل القضايا السابقة والحالية المثيرة للقلق.**" والتزمت إيران بموجبه بعدم تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من ٥%. وفيما لو التزمت إيران بعملية التفتيش سيتم الافراج عن ٧٠٠ مليون دولار شهرياً من ودائعها الى أن يتوصل الى اتفاق شامل. [73] عُد هذا الاتفاق خطوة مهمة في طريق الحل السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وبدأت تلك الدول تسير في طريق المفاوضات من أجل التوصل الى حل نهائي وشامل بين المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة وإيران.

خامساً: اتفاق لوزان ١٤ تموز ٢٠١٥

اتفقت الـ (E3 +3) مع إيران على أن يبدأ العمل بخطة العمل المشتركة الشاملة Joint comprehensive plan of Action (JCPOA) في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٤ ويتوصل الى اتفاق خلال ستة أشهر أي حتى شهر حزيران. وتواصلت جهود الوكالة الدولية في عمليات التفتيش وقدمت خلال عام ٢٠١٤ تسعة عشر تقرير كان أولها في ١٧ كانون الثاني وأخرها في ١٩ كانون الأول. اشتملت على تشكيل لجنة مشتركة اعضائها من الممثلين الدائمين في مجلس الأمن لتلك الدول (E3+3) مع إيران، تأخذ على عاتقها التحقق من التدابير ذات الصلة بالمجال النووي والعمل كمحفل للتحاور من اجل تيسير عمل الوكالة.[74]

استمرت المفاوضات مع العمل الدؤب للوكالة الدولية للطاقة الذرية ثمانية عشر شهراً بين جنيف وفينا نيويورك ثم سويسرا، مددت خلال ستة اشهر مرتين، الاولى حتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ والثانية حتى تموز ٢٠١٥. الى أن توصلت (E3+3) الى إتفاق شبه نهائي في ٢ نيسان لوقف نشاط أكثر من ثلثي قدرات التخصيب لمدة عشرة أعوام مقابل رفع العقوبات بالتدريج.[75] ثم أعلن المفاوضون في العاصمة النمساوي فينا في ١٤ تموز أنهم توصلوا الى اتفاق وسيعرض على مجلس الأمن للتصديق عليه وإنه سينفذ بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وافقت إيران بموجبه على خطة العمل المشتركة الشاملة، على خفض تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣.٦٧% وتحديده بـ ٣٠٠ كغم وتستعمله بنسبة ٢٠% في المفاعلات الخاصة بالأبحاث العلمية خلال خمسة عشر عاماً وتخفض عدد أجهزة الطرد المركزي الى ٥٠٦٠ جهاز واجهزة الطرد الزائدة تكون تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحديد اليورانيوم المخصب. فضلا عن إشراف روسيا على تأمين الوقود النووي. وتحويل مفاعل اراك الذي يعمل بالماء الثقيل للعمل بالماء الخفيف وأن يكون ذا أهداف سلمية للبحث العلمي وبطاقة ٢٠ ميغاواتا وعدم اقدامها على بناء اي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل أو قيامها بأي أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ خلال الخمسة عشر عام بأستثناء أنتاج بطاريات النظائر المشعة، وموافقة إيران على عمليات التفتيش واعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي وكالة الطاقة الذرية والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة. في المقابل تتعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي بعدم فرض أي عقوبات جديدة ورفع العقوبات الاوربية بشكل فوري. أما الامريكية فترفع بعد نظر الكونغرس فيها. أما الدولية فترفع تدريجياً بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.[76] ورفعت خطة العمل المشتركة الشاملة الى مجلس، الذي أقرها بالاجماع في ٢٠ تموز. اثنى في ديباجته على الجهود السياسية والدبلوماسية لايجاد حل تفاوضي يضمن أن برنامج إيران النووي مخصص للأغراض السلمية.[77]

وبذلك تنفس المجتمع الدولي الصعداء بعد ذلك التسابق الطويل ولمدة اثنى عشر عاماً من المهاترات والاتهامات المتبادلة والعقوبات الدولية وحاولت الدول الكبرى من خلاله كبح جماح إيران

وسعيها في الحصول على السلاح النووي. لكن هل استمر ذلك الهدوء لاسيما بعد التشكيك في جدواه من طرفين لها وزنهما في منطقة الشرق الشرق الاوسط؟ الاول: دول جوار إيران في الخليج العربي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية والامارات وحلفائهم المتمثلين في الاردن والمغرب الاقصى والذين عدوه أنفراجة للتوسع الإيراني في المنطقة لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي تؤهلها الى زيادة نفوذها في تصدير الثورة الإيرانية. اما الثاني: فيتمثل بأسرائل التي عارضت ذلك الاتفاق قلباً وقالباً وعدته فرصة لكسب الوقت لحين حصول إيران على سلاح نووي، ولزيادة النفوذ الإيراني في المنطقة. فسعيت بكل ما أوتيت من قوة لإلغاء ذلك الاتفاق. فهل نجحت مساعيها في هذا الجانب؟ لا بل هل كان ذلك الحل النهائي لبرنامج إيران النووي؟ وهل تغيرات سياسة الولايات المتحدة بتغيير إدراتها؟ أم إنها سياسة مؤسسات وليست سياسة إدارة بعينها؟

دخل دونالد جون ترماب **Donald John Trump** في سابق الرئاسة الامريكية في أنتخابات عام ٢٠١٦ واستطاع أن يحصد النصر ويصبح الرئيس الـ (٤٥) للولايات المتحدة، وكانت احد ابرزنقاط دعايته الأنتخابية معارضته لذلك الاتفاق ورغبته في أنسحاب الولايات المتحدة منه وبالفعل بعد أن باشر مهماه كرئيس في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، أقدم على هذه الخطوة، وبتأييد اسرائيلي، في ٨ ايار ٢٠١٨، على الرغم من مناشدت حلفائه الاوربيين بعدم الغاء ذلك الاتفاق، وأعلن في خطاب متلفز من البيت الابيض أنسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني وأنه سيوقع مذكرة رئاسية تعيد فرض العقوبات الامريكية على النظام الإيراني وسيطبق اعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية لضمان عدم امتلاك إيران سلاح نووي ووصف الأتفاق بـ "**الكارثي**" وأعلن عزمة للعمل مع حلفائه الاوربيين على أتفاق جديد لايتعاطى فقط مع ملفها النووي بل يضع حدا لنفوذها الجيوسياسي، ويقيد برنامجها للصواريخ البالستية ووقف "**تشاطها الارهابي**" في الشرق الاوسط. وحذر إيران من أنها ستواجه مشاكل أكبر إذ ما واصلت أنشطتها النووية.[78] وبذلك دخل الشرق الاوسط لا بل العالم أجمع في دوامة جيدة على الرغم من بقاء أوربا على اتفاقها مع إيران، الا أن ذلك الاتفاق لم يعد ذا جدوى لأنسحاب طرف أساس ومؤثر فيه. فضلا عن تنفس اسرائيل الصعداء وتحقيق غرضها في افشال ذلك الاتفاق.

الخاتمة

شكل الاتفاق النووي الإيراني كابوساً للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية لأن امتلاك إيران هذا السلاح الفتاك وبما تمتلكة من رغبة في التوسع والهيمنة على دول الشرق الاوسط يضرب مصالحها في مقتل. لذلك على الولايات المتحدة، لاسيما بعد أنسحابها من خطة العمل المشتركة الشاملة وفرضها عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، أن تتعامل بحذر في التعاطي مع هذا الملف، لأن منطقة الشرق الاوسط حافلة بالمشاكل السياسية ابتداً من العراق ومروراً بسوريا واليمن. لاسيما وأن إيران

لم تذعن للتهديدات الامريكية على الرغم من تلك العقوبات وتأثيرها الكارثي على الاقتصاد الإيراني، لذلك هناك ثلاثة سبل ممكن أن تسلكها الإدارة الامريكية تجاه هذا الملف وهي:

اولاً: أن تستمر في ممارسة الضغط الاقتصادي على إيران من خلال العقوبات الاقتصادية وتجبرها الى الجلوس على طاولة المفاوضات من جديد، ولكن هذه المرة بالشروط الامريكية السابقة الذكر. ولكن هل ممكن أن تنجح الولايات المتحدة في ذلك في ظل حكومة إيرانية تمقت التشدد للأدارة الامريكية بقيادة دونالد ترامب؟ فيما لو نجح في الانتخابات القادمة!!! وهل ستتغير توجهات الإدارة الامريكية تجاه الملف النووي الايراني فيما لو فشل ترامب بالحصول على فترة رئاسية ثانية؟

ثأنياً: استعمال الحل العسكري أو على الاقل توجيه ضربات جوية محسوبة قاتلة للمنشأت النووية الإيرانية للحيلولة دون تطويرها. وهنا يمكن أن نتساءل هل بأمكان الولايات المتحدة الامريكية أن تخوض هذ التجربة للمرة الثانية بعد التجربة القاسية التي مرت بها في العراق؟ وهل بالامكان أن تضيف سبباً ثانياً للفوضى في الشرق الوسط لاسيما بعد حربها على الارهاب والاحداث في كل من سوريا واليمن؟

ثالثاً: أن ترضخ الولايات المتحدة للأمر الواقع وتقبل إيران دولة نووية . وكل المؤشرات الدولية تشير الى استحالة هذا الخيار، لأنه يتعارض مع سياستها التوسعية في المنطقة ولايمكن أن تسمح لا الولايات المتحدة ولا اسرائيل لدولة على خلاف دائم معها أن تمتلك هذا السلاح.

وعلى الأغلب حالياً فالخيار الأول للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها هو مقاطعة إيران وفرض المزيد من العقوبات الأقتصادية لسحبها من جديد الى طاولة المفاوضات. ولكن هل ممكن أن تتعاطى إيران مع الإدارة الامريكية وتبدأ من نقطة الصفر في المفاوضات؟ أن الاحداث الدولية القادمة والمتغيرات في الشرق الاوسط كفيلة بالإجابة على كل تلك التساؤلات.

هوامش البحث ومصادره:

(1) استطاع محمد مصدق أن ينتزع من البرلمان الإيراني قرار التأميم في ١٥ اذار ١٩٥١ وصادق علية مجلس الشيوخ في ٢٠
اذار، وشكل ذلك ضربة قاسية للسياسة البريطانية والأمريكية في المنطقة، فضلا عنه أنه سيمثل بداية لسلسة عمليات تأميم في المنطقة. لذلك تعاونت المخابرات البريطانية مع الامريكية واطاحت بحكومة ومصدق بأنقلاب عسكري في ١٩ اب ١٩٥٣. للتفاصيل ينظر:
Mark J. Gasiorowski and Malcolm Byrne (ed.), Mohammed Mosaddeq and the 1953 cap in Iran, 1st Ed., New York.

(2) عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني:النشاة والتطور،المعهد المصري للدراسات، ٣٠ حزيران ٢٠١٩، ص ٢،
https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/05.

(3) نفس المصدر، ص٢.

(4) نفس المصدر، ص٢.

(5) أنس الطروانة، الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبله وأنعكاساته على العلاقات الدولية، ٢٠١٨\٨\٩،
https://www.academia.edu/21006188.

(6) عمر الشيخ، المصدر السابق، ص٣.

(7) نفس المصدر ، ص٤.
(8) للتفاصيل عن تلك الثورة ينظر:
جعفر حسين نزار، الثورة الاسلامية في إيران :وقائع واحداث، الطبعة الاولى ١٩٧٩.
(9) للتفاصيل عن تلك الأزمة وكيفية تعامل الولايات المتحدة تجاهها ينظر:
The Iran hostage crisis: A Chronology of Daily Developments, March 1981, Foreign Affairs and national defense division congressional, research service library of Congress, United States government printing office, Washington, 1981.
(10) Anthony H. Cordesman and Khalid R. Al-Rodhan, Iranian Nuclear Weapons? The Uncertain Nature of Iran's Nuclear Programs, Center for Strategic and international Studies, Washington, DC, 2006, P. 24.
(11) Quoted in Ibid. P. 24.
(12) Gordon Prather Posted on, ElBaradei Isn't Perfect, December 27, 2005
https://antiwar.com/prather? articleid=8208
(13) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.24.
(14) Ibid, P.24.
(15) هو سياسي ورجل دين ولد عام ١٩٣٤ في ضواحي قرية بهران في مدينة رفسنجان بمحافظة كرمان في عائلة ثرية، بداء دراسته في مدرسة دينية محلية ثم غادر الى قم لأكمال تعليمه. أنخرط ضمن السياسين المعارضين لحكم محمد رضا شاه، وبعد الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ شغل مناصب عده اهمها رئاسة البرلمان (١٩٨٠-١٩٨٩) ورئاسته للجمهورية الايرانية لدوريتن متتاليتين (١٩٨٩-١٩٩٧)، توفي عام ٢٠١٧. للتفاصيل ينظر:
https://ar.wikipedia.org/wiki علي اكبر هاشمي رفسنجأني

(16) محمد عطا زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونه للدراسات والاستثمارات، ٢٠١٥، ص ٢٣.
(17) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(18) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.24.
(19) Ibid, P. 24.
(20) محمد عطا زهرة، المصدر السابق، ص٢٣.

(21) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.٣٠.

(22) وقعت ايران على تلك المعاهدة الا انها لم تصادق عليها من قبل البرلمان للتفاصيل ينظر:
(22) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.29.

(23) فرضت العقوبات على كل من ليبيا وإيران للتفاصيل ينظر:
https://www.congress.gov/bill/104th-congress/house-bill/3107/text
(24) Kenneth Katzman, The Iran Sanctions Act (ISA),
https://fas.org/sgp/crs/row/RS20871.pdf.
(25) محمد عطا زهرة، المصدر السابق ، ص٣٥
(26) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.٣٠.

(27) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.33.
(28) هي عبارة عن ائتلاف يضم حوالي ٥٤٠ شخصية إيرانية سياسية وخمس منظمات ذات قناعات مختلفة ملتزمة بحكومة ديمقراطية وعلمانية وائتلافية في إيران. تتألف المنظمة من ٥٠٪ من أعضاء المجلس. هناك

خمس منظمات هي أيضًا أعضاء في NCRI ، بما في ذلك منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وهي أكبر مجموعة مقاومة وأكثرها شعبية داخل إيران. للتفاصيل ينظر:
https://iranfreedom.org/en/national-council-of-resistance-of-iran/

(29) Olli Heinonen, The Iranian Nuclear Programme: Practical Parameters for a Credible Long-Term Agreement, London, 2014, P. 9; Iran Nuclear, May, 2018, https://www.nti.org/learn/countries/iran/nuclear/;

(30) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.34.

(31) Qouted in Ibid., P.34.

(32) Olli Heinonen, Op. Cit., P.9.

(33) للتفاصيل عن الزيارات وتقرير مدير الوكالة للطاقة الذرية ينظر:
Report by the Director General, , Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 10 November 2003, Board of Governors, International Atomic Energy Agency GOV/2003/75,

(34) Steve Coll, will Iran get that bomb, Yale University Press, P. 35.

(35) Olli Heinonen, Op. Cit., P.١٠.

(36) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, 24 February 2004, Board of Governors, IAEA, GOV/2004/11.

(37) Quoted in Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Date: 1 June 2004, Board of Governors, GOV/2004/34, P. 2.

(38) Report by the Director General, , Communication dated 26 November 2004 received from the Permanent Representatives of France, Germany, the Islamic Republic of Iran and the United Kingdom concerning the agreement signed in Paris on 15 November 2004, 26 November 2004, Board of Governors, IAEA, Information Circular, INFCIRC/637, P.2.

(39) Olli Heinonen, Op. Cit., P.9.

(40) Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.29-4.

(41) للتفاصيل عن سياسة علاقة الولايات المتحدة بسياسة البرادعي ينظر:
Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P.40-41.

(42) Quoted in CCN Interview 28-8-2007,
http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0710/28/le.01.html

(43) Olli Heinonen, Op. Cit., P.9.

(44) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director General, 15 November 2004, Board of Governors, IAEA, GOV/2004/83, , P.1,

(45) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director General, 18 November 2005, Board of Governors, IAEA.

(46) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran, Report by the Director General, Date: 27 February 2006, Board of Governors, IAEA, GOV/2006/15, P. 2.

(47) Olli Heinonen, Op. Cit., P.10.
(48) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran Report by the Director General, 8 June 2006, Board of Governors, IAEA, GOV/2006/38, P. 1.
(49) Adopted by the Security Council at its 5500th meeting, 31 July 2006, United Nations, Security Council, S/RES/1696 (2006), P.1-3.
(50) Adopted by the Security Council at its 5612th meeting, 23 December 2006, United Nations, Security Council, S/RES/1737 (2006), P. 2.

(51) محمد عطا زهرة ، المصدر السابق، ص٢٥.
(52) Cooperation between the Islamic Republic of Iran and the Agency in the light of United Nations Security Council Resolution 1737 (2006), 9 February 2007, United Nations, Security Council, GOV/2007/7, P. 1-7; Implementation of the NPT Safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolution 1737 (2006) in the Islamic Republic of Iran, 22 February 2007, United Nations, Security Council, GOV/2007/8, P. 1-٦.
(53) Adopted by the Security Council at its 55647th meeting, 24 march 2007, United Nations, Security Council, S/RES/1747 (2007), P. 2.
(54) قدمت الوكالة بعد اصدار قرار مجلس الأمن في ٢٤ اذار ثلاث تقارير في عام ٢٠٠٧ واربع تقارير في عام ٢٠٠٨
للتفاصيل ينظر:
https://www.iaea.org/newscenter/focus/iran/iaea-and-iran-iaea-reports
(55) Adopted by the Security Council at its 5848th meeting, 3 march 2008, United Nations, Security Council, Resolution 1803 (2008), S/RES/1803 (2008) p. 1-7; Adopted by the Security Council at its 5984th meeting, 27 September 2008, United Nations, Security Council, Resolution 1835 (2008), S/RES/1835 (2008) p. 1-٦.

(56) محمد عطا زهرة، المصدر السابق، ص ٢٨.
(57) Olli Heinonen, Op. Cit., P.10.
(58) محمد عطا زهرة، المصدر السابق ، ص٢٩.
(59) للتفاصيل عن تلك التقارير ينظر موقع الوكالة الدولية
https://www.iaea.org/newscenter/focus/iran/iaea-and-iran-iaea-reports
(60) Olli Heinonen, Op. Cit., P.10.
(61) محمد عطا زهرة ، المصدر السابق، ص ٢٩
(62) Adopted by the Security Council at its 6335th meeting, 9 Jun 2007, United Nations, Security Council, S/RES/1929 (2010), P. 1-18.
(63) Olli Heinonen, Op. Cit., P.١١.

(64) Adopted by the Security Council at its 6552nd meeting, 9 June 2011, United Nations, Security Council S/RES/1984 (2011), P.1.
(65) للتفاصيل عن تلك التقارير ينظر موقع الوكالة الدولية

https://www.iaea.org/newscenter/focus/iran/iaea-and-iran-iaea-reports

(66) Olli Heinonen, Op. Cit., P.١١.
(67) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, 8 November 2011, Board of Governors, IAEA, GOV/2011/65, P.2.
(68) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, 24 February 2012, Board of Governors, IAEA, GOV/2012/9, P. 13.
(69) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, 25 May 2012, Board of Governors, IAEA, GOV/2012/23, P. 2.
(70) Adopted by the Security Council at its 6552nd meeting, on 9 June 2011, United Nations, Security Council, S/RES/1984 (2011), P. 1.
(71) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, 30 August 2012, Board of Governors, IAEA, GOV/2012/37, P. 1-15.
(72) Report by the Director General, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran, 16 November 2012, Board of Governors, IAEA, GOV/2012/55, P. 1-13.
(73) Quoted in Joint Plan of Action, Geneva, 24 November 2013, Negotiators from Iran, the United States and five other world powers signed an accord early Sunday that would temporarily freeze Iran's nuclear program, the New York Times, November 25, 2013.
(74) Report by the Director General, Monitoring and Verification in the Islamic Republic of Iran in the relation to the Joint Plan of Action, 17 January 2013, Board of Governors, IAEA, GOV/2014/2, Attachment, P. 5.
(75)https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6/لوزان-اتفاق
(76) Joint Comprehensive Plan of Action, Vienna, 14 July 2015, Full text of the Iran nuclear deal, the Washington post, July 14, 2015.
(77) Adopted by the Security Council at its 7488th meeting, on 20 July 2015, United Nations, Security Council, S/RES/2231 (2015), P. 1-104.
(78) Quoted in President Donald Trump signs a document reinstating sanctions against Iran after announcing the U.S. withdrawal from the Iran nuclear deal at the White House on May 8, 2018, NBC News, https://www.nbcnews.com/think/opinion/trump-s-withdrawal-iran-nuclear-deal-has-been-vindicated-ncna1003091